



ملخص تحليلي لمؤسسة طابة | رقم ٨ | أبريل ٢٠٠٩

## كيف وصلنا إلى هنا

تحليل نقدي لكتاب «صعود المال»  
لنيال فرغسن

هارون موغل

المحتويات

الموضوع

الأهمية

ملخص تنفيذي

التحليل

خاتمة



مؤسسة طابة

Tabah Foundation

[www.tabahfoundation.org](http://www.tabahfoundation.org)

ملخص تحليلي لمؤسسة طابة، رقم ٨، أبريل ٢٠٠٩

## كيف وصلنا إلى هنا تحليل نقدي لكتاب «صعود المال» لنيال فرغسون

© حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة طابة، ٢٠٠٩

ص.ب. ١٠٧٤٤٢

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

www.tabahfoundation.org

جميع الحقوق محفوظة. يمنع إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة دون موافقة خطية صريحة من مؤسسة طابة، إلا في حالات الاقتباس المختصر مع العزو الدقيق والكامل في المقالات النقدية أو المراجعات.

الهدف من الملخصات التحليلية هو رفد الجهات التي تتعامل معها من كبار العلماء وقادة الرأي بالمعلومات التي تتعلق بالسياق السابق للأحداث والنقاشات المعاصرة والتحليلات النقدية بشأنها. ويعدّ الملخص التحليلي مدخلاً موجزاً إلى مفهوم أو موضوع ذي صلة بالثقافة والتحويلات الاجتماعية في المجتمع العالمي. كما تصبو السلسلة إلى توفير معلومات مهمة للعلماء وقادة الرأي بما يعينهم على صياغة تصور واضح حول ما يسمّى بـ «الفضاء العام المشترك» (Shared Public Space) في سبيل تكوين خطاب منبثق عن وعي وبصيرة، وبعد ذلك التوسط من أجل التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم.

جميع الصور: © Getty/Gallo



مؤسسة طابة

Tabah Foundation

www.tabahfoundation.org

## كيف وصلنا إلى هنا

### تحليل نقدي لكتاب «صعود المال» لنيال فرغسن

**الموضوع:** يقدم كتاب نيال فرغسن «صعود المال: تاريخ مالي للعالم»، تاريخاً لستة مكونات حاسمة للرأسمالية الحديثة، والمنافع التي تدرها ونتائج تحقّقها.

**الأهمية:** يلخص كتاب فرغسن فهمه للنظام المالي الرأسمالي، ويبيّن تطور الرأسمالية وعناصر قوتها وإمكاناتها، كما أنه يحذر من خطورة إغفال مبادئ الاقتصاد الأساسية. وفيما يخص العلماء والمتعلمين المسلمين فإنه من الضرورة القصوى أن يستوعبوا ليس فقط النظام المالي الغربي، بل كذلك الإطار الفكري الذي يدافع عن حياض هذا النظام القيمي، وينافح عن منافعه، وفي ذات الوقت، يهّمس الإسلام والمبادئ الاقتصادية (الأخلاقية) الأخرى.

**الملخص التنفيذي:** ينقسم هذا العرض لكتاب نيال فرغسن «صعود المال: تاريخ مالي للعالم»<sup>(١)</sup> إلى ثلاثة أقسام: بعد المقدمة والتعريف بالمؤلف فرغسن، سألخص موضوعات هذا المصنّف في التاريخ المفاهيمي (conceptual history)<sup>(٢)</sup> للنظام المالي الحديث ومحتواه، منوهاً بأهم المسائل والمجاذلات التي تهم جمهور المتعلمين المسلمين. وختاماً سأسعى إلى ما يلي:

أولاً: مناقشة المناخ الفكري الذي يعكس مواقف فرغسن، وتلك المعتقدات والقيم التي تشكل إطار كتابه.

ثانياً: الإشارة إلى أهمية منهج التاريخ المفاهيمي (conceptual history) بالنسبة للبحث والتداول العلمي الإسلامي، وذلك باتخاذ عمل فرغسن ملهماً أو باعثاً للنهوض بمشروعات مماثلة، إلا أنها من داخل التراث الإسلامي ولأجله.

وأخيراً: كيف ستمنح الأحداث المفاهيمية (conceptual histories) للنظام المالي الإسلامي عمقاً للبحث العلمي الإسلامي، وذلك فيما يخص مسائل التمويل والاقتصاد وغير ذلك.

وسأنهي عرض الكتاب بعدة أسئلة أبتغي من ورائها تحفيز المزيد من المناقشات المستقبلية حول هذه القضايا.

١ Niall Ferguson, *The Ascent of Money: A Financial History of the World* (New York: Penguin Press, 2008).

٢ أي دراسة تطور هذا المفهوم عبر التاريخ.

نيال فرغسن ذو الأربعة والأربعين عاماً، أستاذ التاريخ بجامعة هارفرد، وأستاذ إدارة الأعمال بمدرسة الأعمال بهارفرد، وزميل باحث أول في جامعة أكسفورد البريطانية، وزميل أول في معهد هوفر - وهو مركز دراسات محافظ تابع لجامعة ستانفورد بكاليفورنيا - ومؤلف لعدد من الدراسات.

إلا أن عمليْن من أعماله البحثية على وجه الخصوص جلبا فرغسن إلى منصة جماهيرية عريضة، وهما: «الإمبراطورية: صعود الإمبراطورية البريطانية وأفولها، والعبر من أجل النظام العالمي» (٢٠٠٣)<sup>(٣)</sup>، و«الصنم: صعود الإمبراطورية الأمريكية وسقوطها» (٢٠٠٤ مترجم)<sup>(٤)</sup>.

هذان الكتابان جعلتا فرغسن مقرباً لدى المحافظين الجدد اليمينيين؛ لأنه يبرهن على أن الإمبريالية الأمريكية هي الوارث الختامي والطبيعي للإمبريالية البريطانية.

نظرة فرغسن الثابتة أن الولايات المتحدة هي الوارث لنموذج وموقف بريطاني محدّدان من النظام الرأسمالي المؤسس على الأسواق الحرة، والحكومات النيابية، والأنماط العلمانية من التفاهم. ومع ذلك فإن فرغسن في السنوات الأخيرة انقلب على الولايات المتحدة، فبدأ بتنبؤات عن عجز أمريكا مالياً على استدامة جدول أعمال إمبريالي، في الحقيقة أصبح مؤخراً يقارن الولايات المتحدة بالإمبراطورية العثمانية المتأخرة، التي كانت قوة عظمى، وتهاوت تحت ثقل سوء الإدارة الاقتصادية<sup>(٥)</sup>.

وهكذا، يعيد «صعود المال» ثقة جمهوره بإمكانات الرأسمالية، لكنه في الوقت ذاته يذكّر هذا الجمهور بأن الرأسمالية - باعتبارها مجموعة من النظم والأفكار - لا تقتصر على دولة واحدة، أو مجموعة من الدول، بل إنها منذ أمد بعيد قد تجاوزت سيطرة الحكومات القومية ورقابتها، ومن ثم فعلى الرغم من أن أمريكا هي الاقتصاد الأكبر في العالم، إلا أن حكومتها لا تقدر إلا على السير لإبطاء انتقال الثروات من شمال الأطلسي إلى شرق آسيا.

يبين «صعود المال» كيف تكوّنت ثروة الغرب الحديث من خلال النظام المالي الحديث وبسببه، وذلك باقتفاء أثر ستة مكونات جوهرية للنظام المالي الحديث عبر التاريخ، وبتبيان كيفية ظهور هذه المكونات الستة، وما هي المميزات التي أضفتها على الاقتصادات التي استخدمتها، يُظهر فرغسن فوائد الرأسمالية في الوقت الذي يحتاج فيه ضدها الكثيرون. إن أساس قوة الرأسمالية، كما يعتقد المؤلف، هي قدرتها على خلق الثروة، وهي بذلك ترتقي بمستوى المعيشة، وتدعم التقدم. بيد أننا نتساءل: إلى مَنْ تُراه يوجه مواعظه؟!

على الرغم من أن هذا العمل مكتوب بشكل جيد وغالباً ما يكون أخذاً، إلا أن «صعود المال» يفترض أن القارئ لديه أساس من المعرفة المالية، مما يجعل غير المتخصص لا يستطيع متابعته إلا بصعوبة بالغة.

٣ Niall Ferguson, *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power*, (New York: Basic Books, 2003).

٤ Niall Ferguson, *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire*, (New York: Penguin Books, 2005).

٥ Niall Ferguson, "An Ottoman Warning for Indebted America," *Financial Times*, January 1, 2008.

ولذلك فإن هذا العمل يستهدف جمهوراً مشتبكاً من القراء، بما فيهم سياسيون وأساتذة جامعات وغيرهم من صنّاع الرأي، الذين يود فرغسن تثقيفهم؛ وبذلك فهو يحذف أو يتجاهل العديد من القضايا التي ينبغي، وفقاً لهذا المقياس، اعتبارها غير هامة له ولجمهوره.

أولاً: برغم أن الأفكار والممارسات التي سيناقشها فرغسن قد تؤدي إلى عواقب أو مآلات في مجتمعات أخرى، إلا أنه غير مكترث بها، فالمسلمون مثلاً يؤدون دوراً هامشياً في تاريخه ذلك.

ثانياً: من الغريب أن فرغسن لا يذكر شيئاً عن النظريات الاقتصادية الغربية البديلة، مثل الشيوعية، وهو بذلك يؤكد فعلاً أن التاريخ قد وصل نهايته، وهي فكرة متطرفة خاصة بالأنغلوسكسون (وسوف نتناولها بتفصيل أكثر لاحقاً).

ثالثاً: يغمض فرغسن عينيه أو لا يعير اهتماماً لحقيقة أن النظام الرأسمالي ومنظومته الأخلاقية التي تهيمن الآن على الغرب لم تكن لقرون عديدة موجودة في أي مكان بالعالم، بل كان أبعد ما يكون عن أوروبا.

أخيراً: يعطي فرغسن قليلاً من الانتباه للعلاقة بين الرأسمالية والاستعمار، وهي علاقة حاجج الكثيرون بأنها وثيقة لا انفصام لها. ويمكن رصد هذه الطبيعة الاستغلالية للرأسمالية في عدم خضوعها، على عكس الدولة القومية، لنظام الضوابط والتوازنات في الديمقراطية؛ أي نظام تحديد الصلاحيات وفصل السلطات، وفي هيمنة منطقتها ومموليها على مثل هذه الدول<sup>(٦)</sup>.

ينقسم كتاب «صعود المال» إلى ستة أبواب: (١) المال والنظام المصرفي، (٢) سوق السندات والديون الوطنية، (٣) الشركات الأولى وسوق الأسهم، (٤) التأمين وإدارة المخاطر، (٥) الإسكان والممتلكات، (٦) الانتقال العظيم، على قدم وساق، للثروات من الغرب إلى الشرق.

يستشعر الكتاب، الذي صدر في مارس/ آذار ٢٠٠٨، الأخطار الكبيرة لديون الرُهون العقارية الأمريكية الباهظة، ولكنه قلل من تأثيرها، شأنه في ذلك شأن العديد من الخبراء الاقتصاديين في التيار العام، وكانت مقابلات حديثة أجريت مع فرغسن مؤخراً قد أظهرت أن رؤيته لمستقبل أمريكا أصبحت أكثر تشاؤماً من أي وقت مضى.

في الباب الأول، يتتبع فرغسن كيف أصبحت التصورات أو المفاهيم الجديدة حول المال هي الحجر الأساس للنظام المصرفي الحديث، وينفق فرغسن معظم هذا الفصل في توضيح التغيير أو الفارق الحاسم الذي حققته النظم المصرفية الأفضل في التنافس بين القوى الأوروبية. فإنه بحلول منتصف القرن الخامس عشر، أنشأت إسبانيا والبرتغال إمبراطوريات شاسعة؛ فتحكمت البرتغال بتجارة المحيط الهندي، بينما بسطت إسبانيا سيطرتها على معظم الأمريكيتين الغنيتين بالذهب والفضة. فكانت الملكية الإسبانية تعتقد أن المخزون الهائل

٦ للاطلاع على أفضل النقاشات حول العملية التي تتعدى بها الرأسمالية كل الفواصل والحدود، من الثقافية والاجتماعية إلى القومية برأي كاتب هذا العرض، انظر: Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Press, 1957) فإطار عمل المؤلف بولاني يستنهض الفكر حول كيفية استطاعة الرأسمالية تكوين أسواق من الأراضي والقوى العاملة والمال، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار والتفكك الاجتماعي اللذين ترتبا على تحويل الأشياء إلى سلع.

من الذهب والفضة الأميركيين الذي تحكمت به هو زيادة في ثروتها. هذا الاعتقاد الخاطئ دفعت إسبانيا ثمنه غالباً فالزيادة غير المنضبطة في عرض الأموال لم تخلق ثروة؛ بل على العكس، سببت تضخماً في التكاليف، مما أدّى إلى انكماش قيمة المال، ووضع إسبانيا تحت طائلة تضخم حاد وإفلاس متكرر. وخلال قرنين تمكن الإنكليز والهولنديون من طرد إسبانيا والبرتغال من العديد من الأراضي.

ويحتاج فرغسن هنا بأن الممارسات المصرفية الفضلى، بالإضافة إلى تأسيس المصرف المركزي الوطني، هي الباعث وراء هذا الفارق. فكل من البنك الوطني في هولندا والبنك الوطني في إنكلترا سمح لحكومته بجمع الأموال لتحقيق أهدافها<sup>(٧)</sup>.

فالبنوك الوطنية سمحت أيضاً برقابة أفضل على الاقتصاد الوطني، مما جلب الثراء إلى الاقتصاد بدلاً من مجرد طباعة المال، وهو غاية ما فعله الإسبان.

وإن كان البنك الوطني المركزي قد تم تمكينه في نهاية المطاف من وضع معدلات فائدة تستطيع البنوك بها الاقتراض من احتياطياتها، فإن بمقدوره - بحسب النمط الذي يوجد عليه في الغرب اليوم - مراقبة الأسعار لدرء التضخم والانكماش الاقتصادي سوياً. وهذا بدوره يتيح لصنّاع القرارات والسياسات في الحكومات الاستمرار في تقديم الائتمان من قروض وضمانات، في حالة شحّ المعروض منه؛ والحد من الائتمان المعروض عندما يهدّد ذلك المعروض بتجاوز القدرة المتاحة.

وهذا النموذج المعتدل المتزن أدى تاريخياً إلى تشجيع الاستثمار ومن ثمّ الابتكار، إذ لم يعد رجال الأعمال يخشون فقد رؤوس أموالهم، سواء كان ذلك حقيقة؛ عن طريق الاستيلاء الحكومي أو هروب البنوك؛ أو مجازاً؛ من خلال تدهور قيمة العملة.

وفي الباب الثاني، يناقش فرغسن تطور سوق السندات كملتقى لبيع الديون الوطنية جزئياً، كان توافر السندات الحكومية هو ما فتح الباب للتقدم الاقتصادي والعسكري الأوربي المذهل، بحيث أتاح تمويل مشروعات طويلة المدى تعجز عن محاکاتها الأمم غير الأوروبية.

يقتفي فرغسن أثر تاريخ سوق السندات وصولاً إلى النهضة الإيطالية، وهو العصر الذي أجبرت فيه الحكومة مواطنيها الأثرياء على تمويل الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية. وفي المقابل، دفعت الحكومة هؤلاء المواطنين مكافآت تعويض باعتبارها فائدة على أموالهم.

وبرغم أن الكنيسة الكاثوليكية كانت تعتبر الفائدة شكلاً من أشكال الربا ومن ثمّ فهو حرام، إلا أن هذه القروض قد أعفيت من الإدانة الأخلاقية لكونها تمت تحت الإكراه. قوى هذا الدين الوطني الحكومة وضمن الاستقرار - وهو بحد ذاته مفيد للأعمال التجارية - لدرجة لم يكن يعرف لها مثل سابق.

يمكن مقارنة الأنظمة الموجهة نحو الأعمال التجارية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بحكومتين غير مسؤولتين مالياً كاللتين كانتا في فرنسا وإسبانيا، وكانتا قد مرتا بثورات وعهود ديكتاتوريات وضعف

٧ انظر الفصل الثاني في الصفحة التالية.



سياسي. قليل من العلماء المسلمين قد تساءلوا عما إذا كان التقصيرُ في إقامة حكومات تمويل ديونها بشكل سديد يمكن أن يساعدنا في تفسير الوضع غير التنافسي في غالبية العالم الإسلامي؟

وفي الباب الثالث، يربط فرغسن شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة، وتسمى اختصاراً "VOC"، بأول شركة أسهم في العالم. بعد تأسيسها في (١٦٠٢)، سمحت شركة الهند الشرقية الهولندية لدولة صغيرة في شمال غرب الأطلنطي بإنشاء شبكة من القلاع والموانئ والأساطيل العاملة من نيويورك إلى أندونيسيا، والتحكم فيها، والتربح منها.

كانت شركة الهند الشرقية الهولندية آنذاك أول شركة في العالم، وابتكاراً قانونياً باهراً، بحيث أصبحت الشراكة بين المستثمرين تشكّل شخصاً قانونياً اعتبارياً، ومن ثمّ كانت تُعدّ في المحاكم القانونية كياناً مستقلاً عن مُنشئها ومستثمريها.

بابتكار شركة لها صفة الشخصية القانونية، استطاع الهولنديون تشجيع الاستثمار بعيد المدى، وعلى نطاق غير مسبوق من قبل، بحيث كانت المسؤولية المحتملة لكل مستثمر لا تتجاوز قيمة أسهمه المشتراة من الشركة المذكورة.

بيد أن الأهمّ من ذلك في قصة النجاح الهولندية أن أرباح شركة الهند الشرقية الهولندية لم تصرف أو توزع لسنوات عديدة. أثناء هذه الفترة، مَوَّل رأس المال المستثمر الأساطيل والمصانع الضرورية لإنتاج السلع التي كانت تُستبدل بالتوابل والنسيج؛ ثم تُباع تلك البضائع الآسوية ذات القيمة العالية في أوروبا لتحقيق الربح. وفي حالة فريدة من نوعها، لم يُمكن لأسهم شركة الهند الشرقية الهولندية أن تُستبدل بالعملة النقدية، ولكن كانت قابلة للبيع لمستثمرين آخرين، وهو ما أدى إلى ولادة أول سوق لتداول الأسهم في العالم.

وبينما كان بمقدور المتعاملين في السوق تحويل أموالهم من شركة إلى أخرى، فاقت الشركات الأفضل تنظيمياً والمؤسسات الأحسن إدارة نظيراتها من الشركات الأقل إنتاجية، وهي بحد ذاتها عملية تجديد، أنتجت بدورها نمواً اقتصادياً هائلاً.

وفي الباب الرابع، يُلحظ فرغسن نشوء التأمين في وطنه الأصلي اسكتلندا، وهي استراتيجية لإدارة المخاطر، وأصبحت جزءاً من إرث الاقتصاديات الغربية، وكان أجلى ما يكون في صورة دولة الرفاه الاجتماعي.

ففي سنة (١٧٤٤م)، طبّق رعاة الكنيسة الإسكتلنديون آخر ما انتهت إليه علوم الاحتمالات الرياضية لحساب المخاطر، وبالتالي خفض التبعات المالية. فقد كان رجال الكنيسة هؤلاء يحاولون تحديد الاستقطاعات الشهرية لصناديق معاشات أسر رعاة الكنيسة المتوفين، وهي مخطط لم يتطلب فقط معرفة متوسط عدد المستفيدين، وتكاليف المعيشة، بل تطلّب أيضاً معرفة متوسط العمر المتوقع وأسباب الوفاة، وغيرها.

أصبحت تحليلات المخاطر هذه والمعادلات المبنية عليها هي الأساس الذي قام عليه التأمين،

وهو بدوره قدّم مجموعة المهارات اللازمة لإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من أقسى آثار الرأسمالية السافرة.

لقد طغى نظام دولة الرفاه الاجتماعي على الغرب غير الشيوعي حتى سبعينات القرن الماضي، وهي النقطة التاريخية التي شهدت ارتفاع التكاليف، وضعف معدل الولادات، وزيادة متوسط العمر المتوقع، مما أدى إلى الركود الاقتصادي. الليبرالية الجديدة الراديكالية في الولايات المتحدة التي هيمنت على السياسة الأمريكية طوال الثلاثين عاماً الماضية تمكنت من استغلال تلك الأزمة، وتقويض برامج الرفاه الاجتماعية، ولكنها برهنت - بانتهاء عهد نظام جورج بوش الابن - على أنها لم تصنع أكثر من إفلاس المجتمع.

فالاقتصاد الأمريكي الذي قاده حكومات منحازة بشكل حاسم لمصالح الشركات الكبرى، ركّز بصفة متزايدة على الاستهلاك، مفرغاً إياها في ذات الوقت من قدرتها الصناعية، ماحياً بذلك الطبقة الوسطى، اللازمة بالتحديد لشراء تلك السلع التي يزدهر بها الاقتصاد، وبدءاً من هذا الفصل، ينتقل فرغسون من المنحنى التاريخي إلى التعليمي، مسجلاً الكيفية التي تقوض بها التطورات المالية الأخيرة تكوين الثروات في الولايات المتحدة والغرب.

وفي الباب الخامس، نتعلم كيف صار توجه الشعوب الناطقة بالإنكليزية نحو تملك المنازل هو العامل الأساس وراء سلسلة من فقاعات السوق.

منذ عام (١٩٥٩م) حتى اليوم، تضاعف مجموع ديون الرهن العقاري مستحقة الدفع في الولايات المتحدة خمسة وسبعين ضعفاً. ولأن الأمريكيين ليس لديهم شبكات أمان تحميهم، لم تصبح ملكية المنازل فقط شيئاً مرغوباً شخصياً، بل غدت تصرفاً مالياً حقيقياً على ما يبدو، إذ في حالات الأزمات يمكن للمالك المنزل رهن المنزل أو بيعه لتكوين رأس مال. مع ذلك فإن هذا الرأي به خلل؛ فالمنازل صعبة البيع لدى الانكماش الاقتصادي، مما يُصعّب على الأسر إيجاد وظائف جديدة، وغالباً ما تباع رهونات العقارية بمعدل فائدة متغير لأفراد لا يفهمونها. هذا وحده لم يكن كافياً لخلق فقاعة مضاربات. بدلاً من ذلك، إعادة التمويل سهلة المنال للرهن العقاري - والتي غالباً ما تكون عبر إعلانات خادعة - أصبحت الأسلوب القياسي الذي استدام من خلاله المستهلك الأمريكي مستويات معيشية مرتفعة.

فالأزمة الاقتصادية الدولية الحالية - وبشكل أساسي في الولايات المتحدة - هي عاقبة تريليونات الدولارات من ديون الرهن العقاري، وقد تم تعبئتها وتقسيمها في سندات تباع للمستثمرين ضمن عملية يطلق عليها «التوريق» التأميني للسندات. وقد ثبت أنها لا تمت بصلّة لأي تأمين. ولما وجد عدد متزايد من المستهلكين الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن سداد القروض العقارية في مواجهة أسعار فائدة أعيد تحديدها وفقاعة إسكان متضخمة، استنزفت موجة من التخلف عن دفع المحافظ المالية في أنحاء العالم. ولم يكن لدى كثير من المستثمرين أية فكرة عن ما يسمى «سُمّية» أوراق السندات التي تمسكوا بها. وقد نصّح الكثير منهم بالاحتفاظ بأوراق السندات من قبل مؤسسات أميركية، بافتراض أنها استثمارات آمنة، باعتبار أن سوق العقار في الولايات المتحدة لا يمكن أن ينهار. ويعتقد فرغسون أن علماء الاقتصاد الأمريكيين كان عليهم أن يتوقعوا ما حدث.

وفي الباب السادس، يفسر فرغسن سبب تراجع الولايات المتحدة، وهو الاعتماد المتزايد من الاقتصاد الأمريكي على المستهلك الأمريكي المحمل فوق طاقته. فالأمريكيون يشترون أكثر بكثير مما ينتجون على المستوى القومي، وبهذا يرسلون سنوياً ما قيمته مليارات الدولارات للمنتجين الأجانب الذين - حتى زمن قريب - قاموا بإعادة استثمار هذه الدولارات في سندات الحكومة الأمريكية. وسمحت إعادة الاستثمارات بقيام نمط من الحكومة ومستوى معيشة معين لم يكونا متاحين بشكل آخر.

كشفت الأزمة الأخيرة عن هشاشة هذا النظام العالمي، وفعلت مبادئ اقتصادية أساسية لم يعد بمقدور الولايات المتحدة اجتنبها. فالدائنون الذين ضاقوا ذرعاً بالسندات الحكومية الأمريكية، يطالبون بأصول مالية ذات قيمة حقيقية، كما جرى في قصة شركة موانئ دبي العالمية، عندما حاول الكونغرس التدخل لمنع أمر أصبح شائعاً بعد بضع سنوات فقط؛ فأصبح الأجانب يشترون ويملكون أكثر في الولايات المتحدة، ونطاق مشترياتهم في ازدياد مستمر. وعلى الرغم من تنبؤ فرغسن بمستقبل مظلم أكثر لأمريكا، لكنه لا يرى في الأزمة الحالية فشلاً للرأسمالية، بل يرى فيها فشل دولة واحدة بعينها وهي، واحتمال أن تخلفها أخرى وهي الصين. وهذه النقطة جوهرية لفهم هذا الكتاب؛ فالفشل ليس فشل الرأسمالية، ولكن هجر العبر المستفادة من نمو الرأسمالية الحديثة هو عين الفشل. فولاء فرغسن للنظام الاقتصادي، في مقابل الدولة القومية، يكشف عن لامبالاة مقلقة يبدىها الرأسمالي تجاه ما هو محلي ومتجذر.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، احتكر الساحة الفكرية مفكرون يتبنون - بوصفهم ماركسيين - قراءة «حتمية» للتاريخ، قراءة غائية تقول بـ «نهاية التاريخ»، وانتصار نهائي لا رجعة فيه للديمقراطية الليبرالية ونظام السوق الحر. فيرى كثير من هؤلاء المفكرين أن التاريخ قد انتهى في أمريكا؛ بيد أن الأزمات والإخفاقات الأخيرة قد زعزعت ثقتهم بشكل ملحوظ<sup>(٨)</sup>. وبرغم ذلك فإن التمحور الأوروبي (Eurocentric) ما زال مهمناً، فالاقتصادات الأخلاقية البديلة ليست بمنافسة بأية حال، بل هي آثار باقية من الماضي تنتظر اندثارها. فحتى لو حلت الصين محل الغرب، فسيكون ذلك مجرد تحول من أحد أنماط المادية العلمانية الأوروبية (الشيوعية) إلى نمط آخر (رأسمالية الدولة).

في حوار كهذا، لا يكاد يكون العالم الإسلامي الشاسع شيئاً مذكوراً، بل ولا النظام المالي الإسلامي، وهو الأمر الأهم هنا، ويتمثل في الاقتصاد الأخلاقي الذي يدعو إليه الإسلام.

لم ينتج العالم الإسلامي حتى الآن الكثير من الأبحاث المبتكرة حول مؤسساته وأفكاره. وقد نتج عن هذا تهميش الفقه الإسلامي في مجتمعاتنا، والخط من قيمة اقتصادنا الأخلاقي أمام أيديولوجيات أكثر جاذبية،

٨ يعود هذا التعبير إلى فرانسيس فوكوياما، مؤلف كتاب: «نهاية التاريخ والإنسان الأخير». بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، ١٩٩٣. يرى فوكوياما أنه بسقوط الشيوعية فإن الديمقراطية الليبرالية هي الخيار الأيدولوجي الوحيد المتبقي، وسينتهي العالم أجمع إلى انتهاز فرضياتها ونتائجها. وهذا التكهن، فقد طرح فوكوياما جانباً كل الخيارات غير الغربية. تغطي أمثال هذه المجادلات (الحجج) بانتشار واسع على نحو مقلق؛ ولعل خير ملخصات عن الجذور والصيغ والتأثيرات الفكرية لهذه الآراء هي: Dipesh Chakrabarty, *Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference* (Princeton, USA: Princeton University Press, 2007). وانظر بالأخص الفصل الأول الذي يصف فيه الكاتب بصورة بديعة فكرة «غرفة الانتظار» في التاريخ، كأن التاريخ لا يجري بشكل حقيقي إلا في أوروبا، بينما يعيش الآسيويون والأفارقة في نوع من غرف الانتظار، محتجزين إلى أن يكونوا مستعدين فكرياً وثقافياً وميتافيزيقياً ليصبحوا جزءاً من «العالم». ولغة كهذه نراها مستخدمة مراراً وتكراراً دون تحييص بين الغربيين، نابذين وجهات النظر البديلة - كيف يعتبر هذا من ناحية الانساق؟ - «رجعية» أو «قروسطية» من القرون الوسطى. فليس غير الأوروبي في «مكان» مختلف فحسب، لكنه دائماً في «زمان» مختلف أيضاً.



وغياب الإسلام عن ساحة التداول (الحوار) العالمي. فملاح الإسلام في التاريخ الأوربي لا تزيد كثيراً عن كونه مجرد مستودع من العصور الوسطى للحكمة الإغريقية، أو مصدر إزعاج كثير العدد وقليل الإمكانيات.

هكذا كتاب فرغسن، إشارته الأساسية إلى الإسلام تأتي ضمن تنويهه بأن دويلات المدن الإيطالية استخدمت سندات ذات فائدة لتمويل الحروب ضد العثمانيين. ولكن ما يراه فرغسن يجب أن تكون عندنا - أي المسلمون - تفصيلة جزئية صغيرة، كأساس تاريخي للنظام المالي الإسلامي، ضمن سياق إسلامي: كيف مولت الإمبراطورية العثمانية نفسها؟ وكيف أصلت مفاهيم المال والنشاط المصرفي والائتمان؟ وهل استخدمت في ذلك مصطلحات (فقهية) إسلامية؟ وهل درس العلماء العثمانيون الابتكارات المالية التي صاغتها المجتمعات الأوربية المعاصرة؟ وإن جرى ذلك: فماذا كان رأيهم في هذه الابتكارات؟ ولا نتحدث هنا عن الحقب المتأخرة للتاريخ الإسلامي، حينما لم يكن هناك سبيل للإفلات من التعامل مع الغرب، وإنما نتحدث عن تلك القرون، بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، عندما كانت الإمبراطوريات الإسلامية وغير الإسلامية على قدم المساواة نسبياً<sup>(٩)</sup>.

يدرك الكاتب أن عددًا قليلاً قد كتب حول هذه التواريخ. ولكن هذه الندرة تقتضي التعرف على فلسفات التاريخ، ومنهجيات البحث، التي تجد طريقها بازدياد من الأوساط الأكاديمية الغربية إلى النقاشات الغربية العامة. فعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية، ابتعد أهل العلوم الاجتماعية عن سرديات الأمم والطبقات الاقتصادية، وبدؤوا في النظر تجاه تقاطعات الثقافة والاقتصاد والسياسة، متتبعين كيفية فهم الأفكار، وتقلبات معناها بمرور الزمن؛ وهذا ما يعرف بعدم الاستقرار الدلالي أو السيمانطيقي<sup>(١٠)</sup>.

٩ على الرغم من تعادل قدراتها الحربية فإن هذه الدول المسلمة كانت على المستوى السياسي أقل استقراراً إلى مدى بعيد من منافسيها من الأوربيين، كما تميزت بركود فكري واضح. وبينما اندفع الأوربيون عبر نهضة كبيرة مليئة بالاكشاف والحوار، وتجلّى فيها دور بعض الملوك مثل بيتر العظيم المعروف أيضاً ببيتر الأول حاكم روسيا، الذي جال مسافراً في أوربا لاستكشاف ما انتهت إليه التطورات التكنولوجية إبان ذلك الوقت، في حين كانت الإمبراطورية العثمانية متفوقة في محلها وتعاني من ويلات النزاعات حول الخلافة.

١٠ عدم الاستقرار الدلالي (السيانطيقي) يصف كيفية تغير معنى المصطلحات والمفاهيم عبر الوقت. يخفق كثير من المؤرخين ذوي الانتشار في استيعاب تحولات في المعنى، مما يؤدي بهم إلى تفسير الماضي كما لو أنه يجري في الوقت الحاضر، ومثال ذلك: وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية تصرّح بأن «جميع الرجال خلقوا سواسية»، برغم أن ما يفهمه المتكلمون بالانكليزية من معنى «الرجال» (وكذلك «خلقوا» و«سواسية») قد تغيّر بمرور الوقت، بما لا يقبل مجالاً للجدل. فمعظم الأميركيين اليوم يفسرون العبارة بمعنى أن جميع البشر متساوون في الحقوق (إن لم يكونوا متساوين في القدرات كذلك)؛ ولكن بالنسبة للآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية فقصدوا بـ«الرجال» الذكور البيض من ذوي الأملاك، الذين غالباً ما يكونون مسيحيين بروتستانتين أيضاً.

يحتاج المسلمون إلى أبحاث تُجرى داخل الإطار المعياري للتراث الإسلامي، ولكنها لا تفترض أن هذا التراث كان جامداً. فلدى الإجابة على أسئلة تتعلق بالاهتمامات المعاصرة، سيستفيد الفقيه المسلم استفادة جلية من فهم سبل ممارسة وتحقيق مبادئ التراث الإسلامي في الواقع التاريخي. لدى تطبيق ذلك على مسائل التمويل، سيستفيد الفقه الإسلامي كثيراً من تنمية أمرين شاملين ومن التعامل معهما:

الأول: فهم ما كانت عليه الاقتصاديات الإسلامية؛ وبنفس الأسلوب الذي يفسر به فرغسن كيف انتهى الغرب إلى ما هو عليه، ينبغي على العلماء المسلمين النظر في الأسباب التي جعلت العالم الإسلامي على حاله كما هو في الماضي. في دراسة حالة بعنوان: «الإمبراطورية والإسلام: البنجاب وتكوين باكستان» (١٩٨٨) (١١)، يوضح ديفيد غلمارتن أنّ إقراض المال على مدى القرن التاسع عشر بفائدة كان نادراً جداً في بقاع المسلمين بالبنجاب، ولم يكن الأمر كذلك في مجتمعات الهندوس والسيخ، حتى أن العديد من المقرضين البنجابيين كانوا من الهندوس. فهل كان لهذه الحقيقة جذور في الإسلام، أم كان هناك عوامل أخرى مسؤولة عن هذا؟ وما أوجه الاتساق وعدم الاستقرار الدلالي التي تحملها مصطلحات مثل الربا؟ وكيف مؤلت هذه المجتمعات الإسلامية نموها وتعليمها واحتياجاتها الثقافية والاجتماعية؟ وهل كانت هذه المجتمعات تكافئ اقتصادياً مجتمعات غير المسلمين؟

الثاني: (موجه إلى علماء المسلمين أكثر من غيرهم) ينبغي فهم ضرورة وجود اقتصاد إسلامي يخاطب العالم الذي نعيش فيه، كما رأينا وعي فرغسن بأهمية تأكيد النجاح التاريخي للرأسمالية في وقت أزمتها. فدراسة تواريخ الأفكار والمفاهيم - كاستكشاف ممارسات مسلمي البنجاب وتصرفاتهم المشار لها أعلاه - ستسمح للعلماء بتعهد تلك الأهداف على نحو أشمل وأفضل. فيستطيع العلماء، مثلاً عن طريق استكشاف كيفية استجابة المسلمين لمبدأ العمل الخيري في مختلف الظروف التاريخية، أن يقفوا على فهم أفضل لمقصد العمل الخيري بحد ذاته، وتقديم آراء ومواقف فقهية أفضل للمسلمين الذين يناقشون أفكاراً جديدة حول العمل الخيري. فليس بوسع المرء التشديد بشكل كاف على أهمية كون الإسلام: هو الدين العالمي الوحيد الذي يتسم باقتصاد أخلاقي صريح. ويقع على عاتق علماء المسلمين واجب التأكد من سبر غور مسألة التمويل الإسلامي: ما هي مقاصد التمويل الإسلامي؟ وماذا بإمكانه أن يصنع؟ تُرى أليست تطلعاته - بسبب معتقدات لم تُختبر - مختلطة في أحيان كثيرة جداً بغايات طوباوية؟ رجوعاً إلى الفصل الأول لفرغسن، ما الذي علينا الخروج به من دعوات متكررة لعودة المسلمين إلى معيار الذهب؟

يبدأ فرغسن كتابه وينتهي ملاحظاً أن الفقر غالباً ما يتفاقم بسبب غياب الإقراض غير الربوي والمرافق المصرفية. فالفقراء ليسوا كذلك لافتقارهم إلى الثروة، وإنما هم فقراء - وهذا هو الأهم - لافتقارهم إلى وسائل تكوين الثروة. ونظراً لأن غالبية مسلمي العالم يعيشون في مجتمعات فقيرة، فإن من المحزن أن ممارسة التمويل الإسلامي تتركز غالباً حتى الآن في أغنى بقاع العالم الإسلامي. هل بمقدور التمويل الإسلامي أن يعمل لصالح بقية الأمة؟ سأنتهي هنا إلى محاولة فتح نقاش حول الإسكان اللائق والكافي ومحتمل التكلفة، وهو ما يشكل قلقاً عميقاً لعالم إسلامي فني وسريع النمو. تتوقف اهتمامات إسلامية عديدة على مدى توافر السكن، كالزواج في سن مناسب، واستقرار واستمرار الحياة الأسرية والانسجام الاجتماعي. كيف يتأتى للأشخاص الأشد فقراً فرصة الاقتراض، لدى غياب أسعار الفائدة المتغيرة؟ ليس من الصعب تصور أن نظاماً مصرفياً غير قائم على

الفائدة سيستبعد - كسياسة إقراض - الذين يشكّلون أي نوع من مخاطر الائتمان، وبذلك تنتفي إمكانيات التمويل الإسلامي في تنمية المجتمعات الإسلامية، ويُعفى الفقه الإسلامي من تناول التحديات التي يواجهها مجتمعنا. نرجو قطعاً أن لا يؤول الأمر إلى ذلك.

**الخاتمة:** يقدم كتاب فرغسن دفاعاً عن الرأسمالية الحديثة من خلال استكشاف تاريخي لمناحي قوتها، وأهمّها هي قدرتها الظاهرة على تكوين الثروات بدلاً من إعادة توزيعها. مع ذلك يعكس كتاب فرغسن السرديات السائدة للتصورات الأنغلوسكسونية (للناطقين بالإنكليزية) عن الذات، ولا يكاد يتحداها بحال من الأحوال، مُثنيّاً على الرأسمالية، بينما اختار أن يتجاهل مواطن قبحها. لكن ماذا عن دور الاستعمار في نشأة الرأسمالية؟! هل كان استغلال الشعوب غير الأوروبية - التشكيل البشري «غير الأوروبي» - أمراً غير جدير بالملاحظة لهذه الدراسة؟ وكالعادة أيضاً يتجاهل هذا الكتاب أفكار العالم غير الأوروبي وقيمه وأدواره في التاريخ، باستثناء نزر يسير من الحضارات القديمة. أما فيما يختص بالفقيه المسلم، فيمثل الكتاب رؤية إيجابية لمظاهر القوة الحقيقية للرأسمالية، وأنموذجاً يُحتذى للإجابة على مسائل التمويل الإسلامي بطريقة أفضل، لا تقتصر على النقاشات الفقهية فقط، بل وبناء سلسلات تاريخية للمفاهيم والمؤسسات.